الفلسطيني، سليمان النجّاب، بأن حزبه «يستند الى قرار الامم المتحدة ١٨١، باعتبار ان هذا القرار هو القرار الوحيد الذي عليه اجماع عالمي، والذي نصّ على قيام دولة عربية فلسطينية ودولة يهودية. وهذا القرار كان شهادة ميلاد الدولتين، الدولة العربية الفلسطينية والدولة اليهودية، على أرض فلسطين. ومن شأن الاعتراف بهذا القرار الاعتراف بالدولتين معاً، وليس كما يحاول حكام اسرائيل قصر هذا القرار على الاعتراف بدولة اسرائيل فقط». وأضاف النجاب: «نحن نستند، أيضاً، الى قوة الشرعية الدولية، ممثلة بقراراتها منذ ١٩٤٧ والى غاية الآن، باعتبار ان هذه القرارات هي أساس الشرعية الدولية، وهي التي تضمن لنا حقنا في اقامة دولتنا، بالاضافة الى حقنا الطبيعي والتاريخي في تقرير المصير» (**الشعب**، ١٤/١١/١٩٨٨).

وفي المقابل، فقد صرح نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، بالقول: «من ناحية الحق التاريخي، نحن نتحدث عن كل فلسطين، وهذا هو الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني؛ اما من ناحية الشرعية الدولية، فلا شك [في] ان أول قرار للامم المتحدة صدر بصدد الموضوع الفلسطيني سنة ١٩٤٧. ونحن هنا، أيضاً، نشير لقرار عام ١٩٤٧، باعتبار انه قد تمّ بموجبه اقتطاع جزء من الكيان الفلسطيني لانشاء دولة يهودية، لكنه، في نفس الوقت، لم تنشأ على أساسه الدولة الفلسطينية، بل جرى الحاق ما تبقى من فلسطين لبلدان عربية مجاورة؛ بمعنى اننا نشير الى وجه من القرار، [أي] انه كان هناك ظلم على الشعب الفلسطيني وجرى اقتطاع جزء من أرضه لاقامة دولة اليهود؛ وفي نفس الوقت، نشير الى الوجه الآخر من القرار، بأنه جرى حرمان الشعب الفلسطيني من اقامة دولته حتى بحدود القرار». وأضاف: «نحن نجري عملية وصل لهذه الوضعية، باعتبارها وضعية تاريخية دولية جرت في تاريخ فلسطين؛ فلذلك، [ان] التحليل يأخذ الصفتين، الصفة التاريخية، والشرعية الدولية التي تتحدث عن قرار عام ١٩٤٧ رقم ١٨١، والذي يتمتع باجماع دولي» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، توزعت آراء الفصائل بين الفهمين السابقين لوثيقة الاستقلال، لكن ذلك لم يحل دون غلبة الرأي القائل بوجوب اعلانها، كخطوة وطنية هامة على طريق تأطير النضال الوطني الفلسطيني في اتجاهين؛ الأول، تحمّل المسؤولية الكاملة تجاه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ والثاني، ايجاد هيكل الدولة السياسي للعمل، جدياً، على انتزاع الهيكل الجغرافي.

اعلان الاستقلال

في الواحدة والربع من صباح الثلاثاء (١٥/١١/١٩٨٨)، التأمت الجلسة الختامية للمجلس الوطني. وفي الواحدة و٢٥ دقيقة، بدأ عرفات بتلاوة اعلان الاستقلال. وفي الواحدة و٣٨ دقيقة تلا عرفات: «ان المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية»*. وقد تُلي اعلان الاستقلال في حضور أعضاء المجلس والمكلف بالامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عبدالحميد المهري، ووزير الشؤون الخارجية، بوعلام السايح، والوزير الأول التونسي، عبدالهادي البكوش، وأعضاء السلك الدبلوماسي للدول العربية والاسلامية المعتمدة في الجزائر. وفور الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، تحدث بوعلام السايح، باسم الرئيس الجزائري، معلناً اعتراف الجزائر الرسمي بالدولة الفلسطينية (**الشعب**، ١٥/١١/١٩٨٨). ومع اعلان الدولة الفلسطينية على قاعدة الشرعية الدولية، رُفع علم فلسطين، رمز الدولة، وعُزف النشيد الوطني الفلسطيني. وفي الختام، أعلن رئيس المجلس، الشيخ السائح، نهاية أشغال الدورة، وذلك في الثانية والنصف من فجر ١٥/١١/١٩٨٨.

أجمعت المصادر الفلسطينية والعربية على اعتبار «دورة الانتفاضة» دورة تاريخية توازي، في أهميتها، الدورة الأولى للمجلس. وتميّزت تلك الدورة بميزتين أساسيتين: الاولى، عمق وحساسية القضايا السياسية التي تناولتها، وما شهدته جلسات اللجنة السياسية والمجلس من احترام

* نص «اعلان الاستقلال» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٥.